

القطاع المالي

بخصوص القطاع البنكي و في إطار إعادة هيكلة القطاع المصرفي العمومي تم الإعلان عن طلب عروض دولي لاختيار مكتب خبرة لإجراء تدقيق خارجي شامل للبنوك العمومية الثلاثة (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي و بنك الإسكان) سيقع انجازه على مرحلتين: تدقيق تشخيصي وتدقيق استراتيجي.

وفي انتظار نتائج التدقيق الشامل، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عاجلة لتدعيم الأسس المالية لبنك عمومي عبر انجاز زيادة في رأس ماله وتفعيل ضمان الدولة بعنوان اقتراضات خارجية بما يمكنه من احترام قواعد التصرف الحذر.

وقصد مزيد إثراء الساحة المالية والاستجابة لأكثر شريحة من المتعاملين الاقتصاديين تم إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالمالية الإسلامية من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بتطوير الإطار التشريعي للمالية الإسلامية وتم إلى حد الآن النظر

من قبل الحكومة في مشاريع قوانين تتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية والتأمين التكافلي.

وبخصوص السوق المالية فقد شهدت بورصة الأوراق المالية تراجع خلال السداسي الثاني من سنة 2012 نظرا للظروف التي مرت بها البلاد ليتراجع المؤشر المرجعي TUNINDEX إلى -1% في نهاية نوفمبر 2012 مقابل ارتفاع بـ11% نهاية شهر جويلية من السنة الجارية ورغم ذلك فإن اللجوء إلى السوق المالية لتمويل الاستثمار طويل المدى تبقى من أنجع آليات التمويل فقد شهدت السنة الحالية إدراج شركتين بالسوق البديلة لبورصة الأوراق المالية بتونس.

وفي مجال تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل وبالإضافة إلى الآليات التقليدية على غرار تدخلات البنك التونسي للتضامن و بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وآلية ضمان القروض تم تطوير الإطار التشريعي لشركات الاستثمار في اتجاه توسيع تدخلاتها وفصل نشاطها عن الامتياز الجبائي.

ونظرا لأهمية التمويل الصغير في الإدماج الاقتصادي والمالي للفئات الضعيفة والمهمشة والتي يصعب نفاذها إلى التمويل البنكي تم مواصلة إصدار النصوص التطبيقية كما تم إرساء هيئة رقابة التمويل الصغير لإكساء القطاع المهنية اللازمة وإحاطته بالبنية التحتية المالية التي تمكنه من القيام بدوره على أحسن وجه.